المتعارف عليه في اسرائيل، ففي قرى الهضبة، لم تجر انتخابات للمجالس المحلية، كما لم تجر انتخابات للجمعيات التعاونية، ويقف على رأس هذه المجالس أشخاص عينوا من قبل الحكم العسكري...»[٢٣]. وأكدت الصحيفة أن نظرة أهالي الهضبة السورية لإسرائيل، هي مزيج من الخوف والعداء. كما اعترفت المصادر الاسرائيلية، بأن أولئك الذين قبلوا عضوية المجالس المحلية وعملوا على خدمة سلطات الحكم العسكري، هم من الذين سبق لسوريا أن حكمتهم بتهم التعامل مع اسرائيل، أو من أولئك الذين تضرروا من إجراءات الاصلاح الزراعي في سوريا أو من الذين تقلص نفوذهم التقليدي، بفعل الاجراءات الادارية التي أدخلتها سوريا على الهضبة قبل سقوطها[٢٤]. ولدعم هذه الفئة القليلة من سكان الهضبة السورية، قرر نائب وزير الدفاع، مردخاي تسيبوري، في آذار (مارس) ١٩٨١، منح رواتب جديدة وتسهيلات، على غرار التسهيلات التي تمنح للجنود المسرحين في اسرائيل، لـ ١٥٠ شخصاً من قرى شمال الجولان، الذين حكم عليهم السوريون بالإعدام عام ١٩٥٠، بتهمة التعامل مع اسرائيل. ونتيجة لتدخل الحكومة المصرية في حينه، خفف الحكم إلى٢٣ سنة سجن... وقد أطلق سراحهم، قبل ٦ سنوات وعادوا إلى الجولان... والبعض منهم استلم بطاقة الهوية الاسرائيلية»[٢٥].

واستكمالاً لمخطط فرض المجالس المحلية، قامت السلطات الاسرائيلية بدعم بعض الموالين لتشكيل تجمعات مشبوهة، الهدف منها تزوير إرادة أهالي الهضبة، على غرار «الدائرة الدرزية ــ الصهيونية»، التي يترأسها رئيس المجلس المحلي في مسعدة، محسن أبو صالح. كما أقامت السلطات الاسرائيلية، داخل القرى الأربع، نوادٍ هستدروتية وبعض المؤسسات الاجتماعية الاسرائيلية، وفتحت أبواب الهستدروت أمام عمال الهضبة، وأجبرت الفئات العاملة على الانضمام للهستدروت، كما أجبرتهم على الاشتراك بالتأمين الطبي وصندوق المرضى (كوبات حوليم) والتأمين القومي (؟!!) وغير ذلك من المؤسسات الاسرائيلية. إضافة إلى ذلك، فرضت السلطات على أهالي الهضبة ضريبة الدخل المعمول بها في اسرائيل[٢٦]. ومقابل ذلك، كانت السلطات تحبط أية محاولة من سكان قرى الهضبة، لإقامة جمعيات خيرية ترعى شؤونهم الطبية والاجتماعية، وقد حدث أن شكل أهالي مجدل شمس جمعية خيرية في قريتهم، في آذار (مارس) ١٩٨٠، وأعلنوا، في دستورها أنها تمثل أهدافاً، إنسانية، إلا أن الحاكم العسكري، موشيه عطار، أمرهم بحل الجمعية، زاعماً أن اهدافاً سياسية تقف وراء إقامتها[٢٧].

ثالثاً ــ تغيير المناهج التعليمية وفرض المناهج الاسرائيلية على المدارس: لم تسلم المؤسسات التربوية في الهضبة السورية من إجراءات الضم والالحاق، كما لم يسلم العاملون في هذه المؤسسات من سياسة القمع والاضطهاد، فقد قامت سلطات الاحتلال باستبدال المناهج التعليمية التي كانت في الهضبة قبل احتلالها، بالمناهج التعليمية الاسرائيلية، كجزء من مخطط ربط المؤسسات القائمة بإسرائيل، وإمعاناً في سياسة الاضطهاد القومي «فرق تسد» وفصل أبناء الطائفة الدرزية عن انتمائهم القومي، لجأت السلطات الاسرائيلية إلى فرض مادة «التراث الدرزي»، على مدارس الهضبة، وهي المادة